

في مجلة المجمع اللغوي

لمضرة الاستاذ عبد السلام فليل

يرى المجمع أن القياس والمطرود والأغلب والغالب والأكثر والكثير والباب والأصل والقاعدة: كلها معان متساوية متقاربة في دلالتها على ما يقاس عليه ، وقد احتج لذلك بنصوص نقلها عن كتاب سيويه وابن بعيش وابن الحاجب وغيرهم ونحن نجعلها فيما يأتي :

(أ) يرى سيويه أن الأقل نواذر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه .

(ب) قال ابن الحاجب عند الكلام على اسم الجنس . إنه غالب في غير المصنوع ونحو سفين ولبن . ليس بقياس . وعلق المجمع على ذلك بقوله ، أنه قابل الغالب بما ليس بقياس ، إذا يكون الغالب قياساً .

(ج) وقال صاحب جامع العلوم . إن المطرود هو الشائع الكثير الوقوع الغالب . وقد استنبط المجمع من ذلك . أنه سوى بين المطرود والغالب . وعليه فالغالب هو المطرود .

(د) وكذلك نقل عن السيوطي وغيره عبارات في هذا المعنى

ونحن مع اكبارنا لأساتذتنا الأجلاء . وشيوخنا الفضلاء . واعترافنا بفزارة عليهم : وسعة اطلاعهم وصحة استنباطهم ، وحرصهم على لغة العرب ، ودفاعهم عنها . وإخلاصهم لها . نرى أن الكثير ليس بقياس ، وأن الغالب ليس بقياس . وأن الأكثر كذلك ليس بقياس ، إلا إذا قوبلت تلك الإلفاظ بما يعين المراد

منها . كأن يذكر الباحث أن ذلك هو الأكثر أو الغالب أو الكثير مثلا . ولم يشذ عنه سوى كذا وكذا ، وعند ذلك تؤمن بأن المواطن التي تذكر فيها تلك الألفاظ تصبح أصلا وبابا وقاعدة لا تتكسر أبدا . أما إذا أطلق عنايتها . وفك عقلاها . وخلي سبيلها فلا تتخذ أساسا للقياس أبدا . ذلك ما تؤمن به . فلا يخامرنا شك ولا يزعجنا نقد حين نسجل ذلك .

ولقد فرغنا إلى سيوييه في كتابه . واتصلنا بابن يعيش في مفصله . وأنسنا بالسيوطي في مزهره . ثم رحنا بعد ذلك إلى الفيومي في مصباحه . وابن هشام والصبان . ومن إليهم بمدارس أوقاد اللغة . وعرفوا أصرها وقرانيتها . ومارسوا أساليبها وتراكيبها ووقفوا على دقيقها وجليلها . عساهم بطالعوننا بما عن لهم في هذا الموضوع . ويصارحوننا برأيهم وهم الذين اعتمد عليهم المجمع في إصدار قراره . وقد وجدناهم طيب الله ثراهم أجمعين ، يشاركوننا فيما نقول . ويؤيدون رأينا . ولا يسعنا إلا أن نبسط آراءهم للقراء الكرام وهما في ذى

أولو : — غنى عن البيان أن المصدر يقع حالا بكثرة كما أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته حيث يقول :

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كـ بـ قـ تـ زـ يد طلع

وهو مع كثرته موقوف على السماع . واستمع إلى ابن يعيش في مفصله حيث يقول في صفحة ٥٩ ج ٢ .. وليس ذلك بقياس مطرد . وإنما يستعمل فيما استعمله العرب . لأنه شيء وضع موضع غيره . كما أن باب سقيا ورعا وحمدا ، لا يطرد فيه القياس فيقال فيه . طعاما وشرابا ،، وسيوييه يرى ذلك أيضا . ففي الصفحة عينها ... وليس عند سيوييه بقياس . وجاء في صفحة ٢٣١ ج ٢ من حاشية الصبان . إنه مقصور على السماع لأن الحال نعت في المعنى . والنعت في المصدر غير مطرد . فكذا ما في معناه وفي كتاب سيوييه ص ١٨٦ ج ١ ما يؤيد ذلك ، وكذلك ورد في صفحة ٢٧٤ ج ١ من شرح التصريح ما نصه . ومع كثرته فقال سيوييه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء أكان نوعا من العاقل أم لا . كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية .

ثانياً — نعت العرب بالمصدر كثيراً . واستأغوا ذلك لأنفسهم . فكان حلوا . مقبولا منهم . ولكنهم مع ذلك لم يجعلوه مطردا . ولم يشأ واحد من استعماله كذلك أن يشاركه غيره فيه . كأنه ذوق خاص . وميزة لم تنح لأحد سوى الناطقين به . ونحن لهذا نحترم شعورهم . ونفرض فرضا ألا يزاحمهم أحد في صناعتهم . اقرأ التصريح صفحة ١١٣ ج ٢ ففيه أن النعت بالمصدر كثير ومع كثرة موقوف على السماع . .

وكذلك ورد في الجزء الثالث من الاثموني ص ١٢٧ . أن النعت بالمصدر كثير ومع كثرة لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وإن كان أكثر من وقوعه نعتا

ثالثا — قال سيويوه في صفحة ٢٤٨ ج ١ . هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح ، وإن شئت جعلته صفة لجرى على الأول . وإن شئت قطعته . ثم قال بعد أن ساق طائفة من الأمثلة من القرآن الكريم ومن كلام فصحاء العرب . كل هذا جائز واسع ص ٢٤٩

ثم ختم الباب بقوله : واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم . ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها ص ٢٥١ . فاستحسن ما استحسنت العرب وأجره كما أجرته ص ٢٥٢ ج ١

رابعا — جاء في صفحة ٥١ من مجلة المجمع اللغوي ج ٢ . أن الرضى في شرح الشافية قال . واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان جامدا فالإباب فيه «مفعلة» كأمسة ومسبعة وهو مع كثرة ليس بقياس مطرد . فلا يقال «مضبعة» ومقردة أى للأرض التي كثرت بها المضباع والقرود . والرضى من اعتمد عليهم المجمع في إصدار قراره . . وانظر قوله : فالإباب فيه مفعلة مع قوله بعد ذلك . إنه ليس بقياس . . وأكثر ظنى أن هذا الباب كله موقوف على السماع . وأن عبارة سيويوه لا تدل بظاهرها على القياس كما رأى المجمع فقد قال رحمه الله . وليس في كل شيء . يقال ذلك . إلا أن تقيس وتعلم أن العرب لم تتكلم به .

وقد وضح ذلك ابن يعيش في المفصل ص ١١٠ ج ٦ حيث قال ، واعلم أن هذا

الضرب من الأسماء مما لزمته فيه الهاء لأنه ليس أسماء للمكان الذي يقع فيه الفعل وإنما هي صفة الأرض التي يكثر فيها ذلك الشيء . والأرض مؤنثة . فكانت صفتها كذلك . ولم يأت ذلك عنهم في كل شيء إلا أن تقيس وتعلم أن العرب لم تستعمله ، ومن هنا ندرك أن القياس مخالف للذوق العربي ،

وإتماما للبحث أرى أن تاء التأنيث قد تلحق اسم المكان الثلاثي كالمزلة موضع الزلزال والمظنة موضع الظن . وكأنهم أرادوا البقعة فأنشأوا . وهذا كثير في لغة العرب ومع كثرته موقوف على السماع فيما اعتقد . ولم يقل أحد بقياسيته حتى نستطيع نحو مسجده ومعبدته ومنقذه ومحشره في مسجد ومعبد ومنقذ ومحشر إلا إذا سمع ذلك .

نظامنا : لا جدال في أن مصدر فاعل يجيء على وزنين هما المفاعلة والفعال كما نص على ذلك ابن مالك في ألفيته حيث يقول لفاعل الفاعل والمفاعلة × وغير ما مر السماع عادله .

ولكن المحققين يرون أنه قياس مطرد في المفاعلة . سماعي في الفعال مع كثرته وشيوعه ، أقرأ التصريح ص ٧٦ ج ٢ ففيه : واللازم عند سيبويه المفاعلة لأنهم قد يتركبون الفعال ولا يتركبون المفاعلة . قالوا جالس بجلسة ولم يقولوا جلأسا . . . وفي صفحة ١٠٨٢ من المصباح المنير ج ٢ ما نصه : يجيء المصدر من فاعل على مفاعلة مطردا . وأما الاسم فيأتي على فعال بالكسر كثيرا . ولا يطرد في جميع الأفعال . وفي ص ٢٤٤ ج ٢ من كتاب سيبويه ، وفي الصبان وابن يعيش ما يؤيد ذلك فراجع إن شئت .

سأؤسأ : جاء في التصريح ص ٨٠ ج ٢ أن فعلا ينوب عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول . وطريح بمعنى مطروح . وأن ذلك كثير في لغة العرب ومع كثرته موقوف على السماع . . . وفي شرح الأشموني وحاشية الصبان ص ٤٦ ج ٣ . خاتمة . يجيء فاعل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، ومع كثرته لم يقس بإجماع فلا يقال ضربت بمعنى مضروب ولا علم بمعنى معلوم . .

سابعاً : قد يحمل الشيء على غيره فيجمع جمعه أو يؤنث تأنيثه أو يذكركتذكيره وهذا كثير شائع في لغة العرب أيضاً ومع ذلك لم يقل أحد بقياسيته فيما اعتقد .

ثامناً : جمع الجمع كثير شائع في لسان العرب ومع كثرته ليس بقياس مطرد ، فقد قال ابن يعيش في مفصله ص ٧٤ ج ٥ اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس وإنما يوقف عند ما جمعه ولا يتجاوز إلى غيره ، وقال سيبويه في كتابه ص ٢٠٠ ج ٢ واعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، غير أني لم أبحث جموع هذه الكلمات ولعل بعضها ورد في المعجمات فراجعه إن شئت ، وقال الفيومي في مصباحه ص ٧٧٧ ج ٢ في مادة « قصد » بعد كلام طويل ذكره في جمع المصدر ، ألا تراهم لم يقولوا في قتل ونهب وسلب قتل ونهب وسلوب ، فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فإن سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع ، وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر باق على مصدرته

ثامناً : جاء في المزهর للسيوطي ص ١٣٧ ج ١ واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب ادتيهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول في استقام واستباعد استقوم واستبيع مثلاً

عاشراً : جاء في المفصل لابن يعيش ص ١١١ ج ٣ في مبحث ضمير القصة والشأن مانصه : أو أكثر ما يجيء إضمار القصة مع المؤنث . وإضمارها مع المذكر جائز في القياس

سادس عشر : — جاء في صفحة ٣٣٧ ج ٢ من التصريح مانصه : قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال . كزاز . ونجار وذلك غالب في الحرف . ثم قال بعد كلام طويل . وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فسيبويه يرى أنها غير مقيسة فلا يقال دقاق . ولا ففكاه . ولا شععار ، وفي المفصل لابن يعيش ص ١٣ ، ١٥ ج ٦ :

وهو أكثر من أن يحصى، ومع ذلك ليس بقياس بل يتبع فيه ما قالوه ولا يتجاوز

ثاني عشر. الجمع الموازن فعلة كفتية وشيخة وصدية وغلة كثير ومع كثرته موقوف على السماع راجع التصريح ص ٣٠٤ ج ٢

ثالث عشر: لا يلزم من غلبة الشيء وشيوعه وكثرته أن يكون مطردا، أقرأ التصريح ص ٣٠٧ ج، وانظر الصبان ص ١٥٩ - ١٦٠ ج ٢ فقيهما ما يثلج الصدر ويطمئن النفس إلى ما تبنته

وبعد أيها السادة العلماء. فقد رأيت من الأمثلة والشواهد والروائع العلمية الأثرية ما يؤيد رأينا. ويقوى حجتنا. وأكبر الظن أن سيدي به حين يقول. الأكثر هو القياس يرى أن غير الأكثر عنده هو الشاذ النادر الاستعمال الذي يحفظ ولا يقاس عليه. ويومئذ تكون قد وصلنا إلى الغاية التي نرجوها. وهي أن الأكثر يكون قاعدة مطردة إذا قوبل بالشاذ النادر.

وما أظن أن ابن الحاجب يخالفنا في ذلك حيث يقول: هذا هو الغالب. ثم يقابل ذلك الغالب بما هو غير قياس. أي بالشاذ النادر الاستعمال. أما صاحبنا صاحب جامع العلوم. فأرى أنه هو وغيره لا يستطيع أن يفسر الاطراد بغير الكثير والشيوع وما ذكره فهو تحليل للتعريف فقط. وليس من باب التعاريف ذات الحدود والرسوم فيما اعتقد. حتى نحمل الغالب عنده على القاعدة المطردة. وحتى نجزم بأن ما يقابل غالبه عند الإطلاق يكون شاذا نادرا. على أنه لا يلزم من غلبة الشيء وشيوعه أن يكون مطردا كما تقدم آنفا.

وإن صح أن غير الغالب شاذ فما رأينا في قول العلماء الذين حذقوا لغة العرب. وأفتوا أعمارهم في جمع شتاتها. وممارسة أساليبها جواب لو الشرطية إن كان ماضيا مثبتا أكثر اقترانه باللام. والناقص الواو والمضعف المتعدي من الأفعال بحى. من باب نصير غالبا أو كثيرا. والصفة المشبهة تبنى من باب شرف ولازم باب فرح

غالبا . وما إلى ذلك مما لا يتسع المقام لاستقصائه . أيقابل ذلك الغالب وهذا الكثير بالشاذ النادر ؟ ونظرة خاطفة في الجزء الرابع من حاشية الصبان ص ١١٦ تدلنا دلالة واضحة على أن غير الغالب لا يكون شاذاً . فقد قيل : إن التاء تلتحق فعلا بمعنى مفعول حين يتبع موصوفه . وذلك غير غائب وليس بشاذ وفي الغالب تحذف منه هذه التاء .

وصفة القول أني لأتابع الباحثين في رأيهم ولا أفر قرارهم على ضوء ما رأيت في أمهات الكتب . فليس الكثير عندي بقياس ولا الأكثر عندي بقياس ولا الغالب كذلك عندي بقياس إلا إذا قوبل وشفع بالشاذ النادر وبما يعين المراد منه وكفى .

عبد السلام خليل

المدرس بقواد الأول الثانوية